المجلس القومي للمرأة
THE NATIONAL COUNCIL FOR WOMEN

بصيرة baseera
المركز المصري لبحوث الرأي العام
the Egyptian center for public opinion research

مجموعة البنك الدولي

تمكين المرأة المصرية:
ما بعد جائحة كوفيد-١٩

مارس ٢٠٢١

Funded by
UK Government

2030 استراتيجية المرأة
WOMEN'S STRATEGY

المجلس القومي للمرأة
THE NATIONAL COUNCIL FOR WOMEN

بصيرة baseera
المركز المصري لبحوث الرأي العام
the Egyptian center for public opinion research

THE WORLD BANK

التمكين الاقتصادي للمرأة المصرية:
الواقع الجديد بعد جائحة كوفيد-١٩

د. ماجد عثمان
الرئيس التنفيذي لمركز بصيرة

مارس ٢٠٢١

20/30 استراتيجية المرأة WOMEN'S STRATEGY

Funded by UK Government

١- مقدمة

التمكين الاقتصادي للمرأة هو أحد محاور الاستراتيجية الوطنية لتمكين المرأة المصرية ٢٠٣٠ [١]، وتسعى الاستراتيجية إلى تحقيق التمكين الاقتصادي للمرأة من خلال تنمية قدرات المرأة لتوسيع خيارات العمل أمامها، وزيادة مشاركتها في قوة العمل، وتحقيق تكافؤ الفرص في توظيف النساء في كافة القطاعات بما في ذلك القطاع الخاص، وريادة الأعمال، وتقلد المناصب الرئيسية في الهيئات العامة والشركات، وذلك من خلال تهيئة الفرص لمشاركة اجتماعية أكبر للمرأة وتوسيع قدراتها على الاختيار، ومنع الممارسات التي تكرس التمييز ضد المرأة أو التي تضر بها، سواء في المجال العام أو داخل الأسرة.

وتهدف هذه الورقة إلى استشراف المستقبل فيما يتعلق بالتمكين الاقتصادي للمرأة المصرية في ضوء جائحة كوفيد-١٩ وما لازمها من مربكات (Disruptors) لم يشهد العالم مثيلاً لها منذ نهاية الحرب العالمية الثانية. وخلال الأشهر الثلاث الأولى منذ بداية الجائحة طُرحت عدة سيناريوهات لمستقبل العالم منها المفرط في التشاؤم والذي يتوقع استمرار انتشار الجائحة بمعدلات متزايدة، ومن ثم تعاظم تأثيراتها على كافة نواحي الحياة في المجتمعات البشرية والتي ستتمثل في تراجع الإنتاج والاستثمار والتجارة العالمية وندرة في السلع وتراجع في الخدمات الأساسية وازدياد في معدلات الفقر والبطالة وزيادة في معدلات العنف والجريمة، وتمادى هذا السيناريو في التشاؤم لينذر بأنه حتى لو تراجع انتشار الوباء فإن الضرر الذي سيكون قد سببه سيتطلب مدة زمنية طويلة سيعاني خلالها البشر معاناة غير مسبوقة. وعلى الطرف المقابل، هون البعض من خطورة الجائحة وتوقع أن تنحسر تماماً في غضون أشهر قليلة تصبح بعدها تجربة الجائحة جزء من التاريخ، وراهن هذا السيناريو المفرط في التفاؤل على قدرة صناعة الأدوية على إنتاج لقاحات تحد من انتشار الوباء وعلى التزام الشعوب بالإجراءات الاحترازية.

وفي ضوء الوضع القائم في بداية عام ٢٠٢١، وبعد مرور عام على ظهور الجائحة، يبدو المشهد العالمي مثيراً للقلق، حيث تشير البيانات الواردة في جدول (١) إلى أن الوضع العالمي ينبئ بالأسوأ، ففي حين شهد النصف الأول من العام نحو ١٠،٢ مليون حالة إصابة، تزايدت سرعة الإصابة لتصل إلى نحو ١٥ مليون إصابة إضافية خلال شهري يوليو وأغسطس، ثم نحو ٢٠ مليون إصابة إضافية خلال شهري سبتمبر وأكتوبر، ثم نحو ٣٦ مليون إصابة خلال شهري نوفمبر وديسمبر. وبالإضافة إلى ما سبق فإن عدد متزايد من دول العالم يرصد سلالات جديدة من الفيروس وهو ما يوسع من مساحة عدم التأكد المحيطة بآليات انتقال العدوى وأساليب الوقاية والعلاج. وفي ظل هذه التحديات تسابق المؤسسات الصحية الزمن لتوفير لقاح آمن لأعداد كبيرة من البشر حتى تستطيع الحد من انتشار الجائحة.

١ http://ncw.gov.eg/wp-content/uploads/2018/02/2017-04-23-strategy-2030.pdf

أما بالنسبة للوضع الصحي في مصر، فتشير البيانات إلى أن عدد حالات الإصابة المسجلة بلغت نحو ١٣٧ ألف حالة بنهاية ٢٠٢٠، إلا أن عدد الحالات الفعلية قد يتجاوز هذه الأعداد نظراً لصعوبة حصر الحالات التي تحصل على العلاج من المنزل أو من خلال القطاع الخاص الطبي ويشير المسح الذي أجراه مركز بصيرة إلى أن العدد التراكمي للإصابات بلغ حوالي ٢,٩ مليون حالة بنهاية عام ٢٠٢٠ [٢]. وتجدر الإشارة إلى أن عدد الوفيات المرتبطة بالفيروس والتي وقعت خلال عام ٢٠٢٠ بلغت نحو ٧,٥ ألف حالة وفاة وهو ما يساوى نحو ١,٣٪ من إجمالي الوفيات التي وقعت في مصر خلال ٢٠١٩ [٣].

جدول (١): الأعداد التراكمية لحالات الإصابة كوفيد-١٩ المؤكدة والوفيات لمصر والعالم

التاريخ	مصر		العالم	
	حالات مؤكدة	وفيات	حالات مؤكدة	وفيات
حتى ٣٠ أبريل ٢٠٢٠	٥,٥٣٧	٣٩٢	٣,١١١,٠٦٩	٢٢٥,٢٣٢
حتى ٣٠ يونيو ٢٠٢٠	٦٦,٧٥٤	٢,٨٧٢	١٠,١٨١,٨٣١	٥٠٢,٠٥٩
حتى ٣١ أغسطس ٢٠٢٠	٩٨,٧٢٧	٥,٣٩٩	٢٥,١٦٦,٦٦١	٨٤٦,٢٦٨
حتى ٣٠ أكتوبر ٢٠٢٠	١٠٧,٣٨٥	٦,٢٥٨	٤٥,٥٥٣,١٤٣	١,١٨٩,١٨٤
حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠	١٣٦,٦٤٤	٧,٥٧٦	٨١,٥٤٠,٥٩٧	١,٨٠٠,٢٩٨

المصدر: https://covid19.who.int/region/emro/country/eg و https://covid19.who.int

في ضوء التطور العالمي والوطني للجائحة منذ مارس ٢٠٢٠، يتبنى هذا التقرير تصور وسطي يُرجح أن تأثير الجائحة سيكون له تبعات سلبية على الاقتصاد العالمي في الأجل القصير والمتوسط لاسيما في ظل ظهور موجة ثانية من الوباء وظهور وانتشار سلالات جديدة من الفيروس في عدد من دول العالم، إلا أن المستقبل يحمل فرصاً كما يحمل تحديات. وهناك إمكانية لتحقيق أكبر استفادة من الفرص وتكبد أقل خسارة من المخاطر إذا ما تم تبني السياسات والتدخلات الوطنية الفعالة والملائمة.

ويتبنى التقرير عدد من الافتراضات مفادها أن الجائحة بكل ما افرزته من مربكات ستغير أنماط الحياة اليومية وأنماط ممارسة الأعمال وأنماط الحصول على الخدمات وأنماط العمل والتعلم والترفيه واستخدام الوقت، ومن ثمَّ فإنها ستخلق واقعاً جديداً. هذا الواقع يفسح المجال لإعادة تشكيل مسارات جديدة في التنمية المستدامة ويحمل في طياته إيجابيات وسلبيات ذات صلة بتمكين المرأة والمساواة بين الجنسين، وهذا الواقع الجديد إذا ما تم "هندسته" على نحو ملائم، يمكن أن يكون في صالح ملف تمكين المرأة وتحقيق المساواة بين الجنسين.

٢ مسح الإصابة بفيروس كوفيد-١٩. المركز المصري لبحوث الرأى العام (بصيرة). يناير ٢٠٢١.
٣ إجمالي عدد الوفيات في مصر عام ٢٠١٩ بلغ ٥٧٠,٥٨٠ حالة وفاة حسب نشرة المواليد والوفيات الصادرة عن الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء.

٢- الواقع الاقتصادي الجديد في ظل جائحة كوفيد-١٩ وتداعياتها

يتأثر الاقتصاد المصري بالتغيرات العالمية، والتفكير في مسارات الاقتصاد المصري في ظل الجائحة وبعد انقضائها يجب ألا يكون بمعزل عن تبعات الجائحة على الاقتصاد العالمي. ويعرض إطار (١) ملامح الاقتصاد العالمي في مرحلة ما بعد الجائحة، ويخلُص إلى بعض التصورات المتعلقة بالتحولات التي يجب أن يسلكها الاقتصاد المصري[٤].

وتجدر الإشارة إلى أنه رغم تداعيات جائحة كورونا على معظم اقتصادات العالم، منذ مطلع عام ٢٠٢٠، نجح الاقتصاد المصري في الصمود بشكل لافت في وجه الجائحة، محققاً، بحسب تقديرات صندوق النقد الدولي، ثاني أكبر معدل نمو اقتصادي على مستوى الاقتصادات الناشئة بنسبة نمو بلغت ٣,٦٪. وفي دراسة لقياس تأثير تدخلات الحكومة المصرية على معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، تم تقدير المعدل لو لم تكن حزمة التدخلات الاقتصادية قد تم تطبيقها وتقديره في ضوء هذه التدخلات وانتهت الدراسة إلى أن المعدل كان سيصل خلال الربع الثاني من عام ٢٠٢٠ إلى -٨,٧٪ لو لم تطبق هذه الحزمة من التدخلات وأن تطبيقها أدى إلى رفع المعدل إلى -١,١٪ [٥]. وقدرت الدراسة معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي لعام ٢٠٢٠/٢٠١٩ بنحو ٣,٨٪ وهو ما يمثل ضعف معدل النمو لو لم تكن هذه التدخلات قد تم تطبيقها.

إطار (١) اقتصاد ما بعد الجائحة – محمود محيي الدين

ملامح الاقتصاد العالمي:

١) هيمنة التعافي الصحي على الأداء الاقتصادي.
٢) النمو غير المتوازن للاقتصاد العالمي.
٣) إعادة تشكيل العولمة.
٤) تنامي دور الاستثمارات الذكية المستدامة.
٥) أسواق مالية صاعدة ومشكلات ديون متصاعدة.

اعتبارات تتصل بالاقتصاد المصري استعداداً لمرحلة ما بعد الجائحة:

١) إن مصادر النمو في المستقبل ينبغي أن يزداد اعتمادها على رافدي التصدير والاستثمارات الخاصة المصرية والأجنبية.
٢) يستدعي رفع النمو وزيادة الصادرات نقلة نوعية في نسبة الاستثمار للناتج المحلي الإجمالي من نسبتها الحالية التي تقل عن ١٤ ٪ إلى ما يزيد على ٢٠ ٪. مع زيادة في جهد تعبئة المدخرات القومية والتي تتجاوز مفهومًا وعملًا مدخرات الأفراد إلى مدخرات الحكومة وقطاع الأعمال، بما يستلزمه ذلك من تطوير لسياسات الادخار القومي.
٣) حتى تتجسر فجوة المدخرات ستبرز أهمية الاستعانة بالمدخرات الأجنبية في شكل استثمارات مباشرة وغير مباشرة حتى لا يزيد الاعتماد على الاقتراض الدولي في تمويل التنمية عن معدلاته الملائمة لقواعد حسن إدارة الدين العام.

المصدر: محمود محيي الدين (٢٠٢٠). اقتصاد ما بعد الجائحة. سلسلة آفاق مستقبلية. العدد الأول. مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار.

٤ محمود محيي الدين (٢٠٢١). اقتصاد ما بعد الجائحة. سلسلة آفاق مستقبلية. العدد الأول. مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار.

٥ *IFPRI and Ministry of Planning and Economic Development (2020). Impact of COVID-19 on the Egyptian economy: Economic sectors, jobs, and households. https://www.ifpri.org/publication/impact-covid-19-egyptian-economy-economic-sectors-jobs-and-households*

ومع موجة جديدة من انتشار الوباء خلال ٢٠٢١ فإن استمرار صمود الاقتصاد المصري في ظل ما يواجه الاقتصاد العالمي من أزمات رهن بمدى قدرة الاقتصاد المصري على التعايش مع المربكات التي تشكل الواقع الجديد (New normal)، ونعرض فيما يلي تصورات للتفاصيل التي من المتوقع أن تشكل الواقع الاقتصادي الجديد في مصر:

- اقتصاد منخفض التلامس (Low touch economy) وبيئة أعمال قائمة على التباعد الاجتماعي تتم خلالها التفاعلات والمعاملات بأدنى حد من التلامس مراعاةً للإجراءات الاحترازية، وهو نمط قد يستمر بعد الجائحة أيضاً لأسباب متعلقة بالكفاءة وسرعة تقديم الخدمة.
- تغير في اتجاهات التجارة العالمية ونمو في التجارة الإلكترونية، وتغير في نمط الطلب لصالح بعض السلع والخدمات، واهتمام أكبر بالاكتفاء الذاتي، وتراجع تحويلات العاملين بالخارج لأسرهم.
- تسارع الاتجاه نحو التحول الرقمي، وحدوث قفزات ضفدعية (leapfrog) في تطبيقات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في بيئة الأعمال وفي التعلم وفي الحصول على الخدمات وفي ممارسة الحياة اليومية.
- بيئة عمل مختلفة تتقبل بشكل أكبر أنماط عمل مغايرة (العمل من المنزل والعمل عن بعد) وتتيح أوقات عمل مرنة وتتطلب مهارات مختلفة للمنافسة في سوق العمل.
- بيئة تعلم مختلفة تركز على التعلم الذاتي والتعلم عن بعد تتطلب بيئة تكنولوجية ومهارات حياتية مختلفة، ولكن هذه البيئة التكنولوجية وهذه المهارات الجديدة قد لا تتوافر للجميع وقد ينتج عنها لا مساواة يجب تحسبها.
- بيئة أسرية مختلفة تتغير فيها المعطيات التقليدية ويمكن أن يعاد فيها توزيع الأدوار في العمل الرعائي والعمل غير مدفوع الأجر بشكل أكثر توازناً.
- قطاعات فائزة تتيح فرص استثمار وفرص عمل وقطاعات خاسرة تتحول عنها فرص الاستثمار وتتقلص بها العمالة (winners and losers).

ولا شك أن الانتقال إلى هذا الواقع الجديد يتطلب ترتيبات وإجراءات وتدخلات في كافة المجالات، ومن الواجب أن تكون غير متحيزة ضد المرأة سواء تم ذلك بشكل متعمد أو غير متعمد. ويعرض جدول (٢) انعكاسات هذه التغيرات على القطاعات الاقتصادية وتصنيفها إلى قطاعات فائزة / قطاعات لن تتأثر / قطاعات خاسرة، مع تصنيف كل مجموعة حسب أهميتها بالنسبة لتشغيل المرأة.

جـدول (٢): تصنيـف القطاعـات الاقتصاديـة حسـب مـدى تأثرهـا بالجائحـة والأهميـة النسـبية للقطـاع مـن حيـث تمكـين الاقتصـادي للمـرأة

توقعات تأثير الجائحة على القطاع	تصنيف القطاعات حسب أهميتها بالنسبة لتشغيل المرأة		
	مرتفعة	متوسطة	منخفضة
قطاعات فائزة	التعليم. الصحة. الزراعة.	الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات.	المياه والصرف وإعادة الدوران.
قطاعات لن تتأثر	تجارة الجملة والتجزئة. الحكومة والهيئات العامة.	الخدمات الشخصية. خدمات الاعمال. التأمينات الاجتماعية والتأمين.	النقل والتخزين. استخراج الغاز والبترول تكرير البترول. الكهرباء.
قطاعات خاسرة	المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر.	الصناعات التحويلية. المطاعم والفنادق. الوساطة المالية والأنشطة المساعدة.	التشييد والبناء. الأنشطة العقارية.

٣- التمكين الاقتصادي للمرأة في ظل جائحة كوفيد-١٩ وتداعياتها

مـن المتوقـع أن يعيـد الواقـع الجديـد تشـكيل الجوانـب المرتبطـة بالتمكـين الاقتصـادي للمـرأة المصريـة، وكـما هـو موضـح في شـكل (١) فـإن تأثـيرات الواقـع الجديـد عـلى كل مـن المجـالات المشـار إليهـا تحمـل في طياتهـا مخاطـر كـما تحمـل أيضـا فرصـاً.

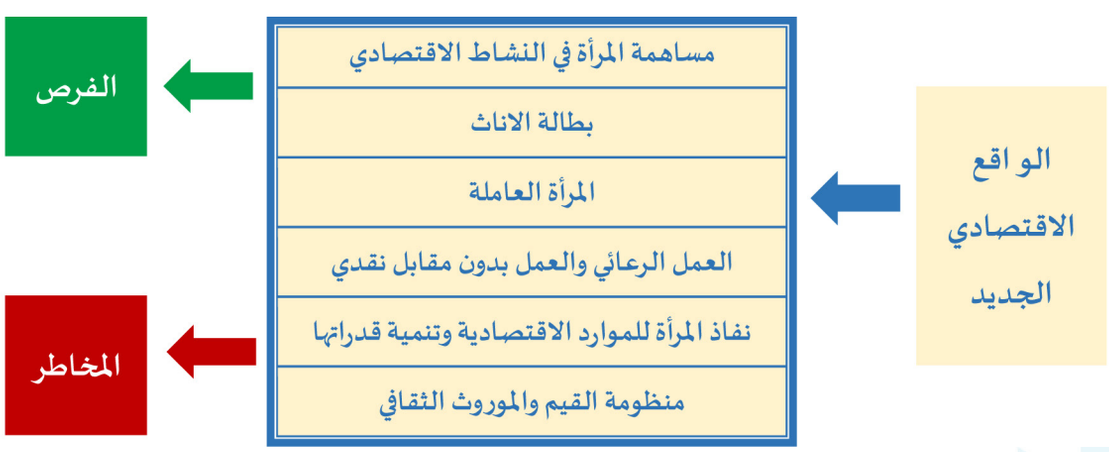

ونعرض فيما يلي تحليلاً لكل من المخاطر المحتملة والفرص السانحة المقترنة بهذه المجالات:

■ مشاركة المرأة في سوق العمل

تشير كافة الدراسات المسحية إلى انخفاض نسبة مشاركة المرأة في سوق العمل، وطبقا لنتائج المسح التتبعي لسوق العمل فإن هذه النسبة قدرت في عام ١٩٩٨ بـ ٢١٪ وارتفعت إلى ٢٧٪ في عام ٢٠٠٦ ثم تراجعت إلى ٢٣٪ في عام ٢٠١٢ وواصلت التراجع لتصل إلى ٢٠٪ في عام ٢٠١٨. والانخفاض المشار إليه قد يفسره عزوف الإناث عن العمل وإقلاع بعض الاناث عن تصنيف أنفسهن باعتبارهن باحثات عن عمل بسبب اليأس من الحصول على فرصة عمل. وانعكاسات الجائحة على نسبة مشاركة المرأة في سوق العمل سيكون محصلة مجموعة من العوامل الإيجابية التي تشجع عدد أكبر من الإناث من مختلف الأعمار على دخول سوق العمل، ومنها:

١) نمو الاتجاه الإيجابي نحو ريادة الأعمال،

٢) زيادة القروض والمنح المخصصة للمرأة لتمويل المشروعات الجديدة سواء كانت متوسطة أو صغيرة أو متناهية الصغر،

٣) توافر أنماط من العمل المرن يسمح بإحداث التوازن بين دور المرأة الإنتاجي وأعبائها العائلية،

٤) مجال عام يوفر للمرأة العاملة درجة أكبر من الأمان للانتقال من مكان السكن لمكان العمل.

■ البطالة بين الإناث

بلغت نسبة البطالة بين الإناث ٢١,٧٪[٦]، ونصف المتعطلات يحملن مؤهل جامعي. وهو ما يؤكد الفجوة بين ما حققته المرأة في مجال التعليم وفي التشغيل. ويمكن أن تشهد مرحلة ما بعد الجائحة تراجعاً في معدلات البطالة بين الإناث نتيجة لتوافر فرص عمل جديدة في القطاعات الفائزة (winner sectors)، وهي قطاعات الصناعات الدوائية، الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، الخدمات الصحية، الخدمات التعليمية. ولتحقق ذلك يجب أن تتمكن الإناث المتعطلات من رفع قدراتهن على نحو يسمح لهن بالمنافسة على فرص العمل التي تتيحها القطاعات الفائزة. وفي المقابل يجب التحسب للمخاطر الناشئة عن تخفيض محتمل للعمالة في القطاعات الخاسرة قد يؤدي إلى زيادة المتعطلين من الجنسين، حيث من المتوقع أن تتجه معدلات البطالة إلى التزايد في قطاعات السياحة والترفيه - التشييد والبناء – صناعة الملابس، بالإضافة إلى حالة الركود العام الذي نتج عن الجائحة وما أفرزته من مناخ متشائم أثر على حجم الاستثمار الأجنبي والوطني. ولا شك أن السياسات والتدخلات الناجحة من شأنها أن تعظم الأثر الإيجابي وتقلل الأثر السلبي ومن ثم تحول دون زيادة معدلات بطالة الإناث.

٦ الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء. بحث القوى العاملة ٢٠١٩.

■ المرأة العاملة

كما سبق الإشارة فإن الواقع الجديد لمرحلة ما بعد كوفيد-١٩ سيحمل تحولات في بيئة العمل وهذه التحولات تتضمن تحول نحو العمل عن بعد والتوسع في تطبيق ساعات العمل المرنة. وهذا التحول يتيح للمرأة العاملة في القطاع الرسمي فرصاً أكبر لإحداث التوازن بين متطلبات العمل ومتطلبات دورها تجاه أسرتها. ونجاح المرأة في بيئة العمل الجديدة يتطلب اكتساب وإتقان مهارات وسلوكيات جديدة. وتشمل هذه المهارات استخدامات تقنيات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في العمل عن بعد والتواصل الفعال من خلال تقنيات "الفيديو كونفرانس" والعمل الجماعي والقيادة واكتساب المعارف والخبرات من خلال بيئة قائمة على التباعد الاجتماعي. يضاف إلى ذلك حزمة من السلوكيات التي تتصل بالعمل عن بعد بكفاءة وفاعلية تشمل الانضباط والالتزام والاستجابة السريعة وتنظيم الوقت وأداء المهام بالجودة المطلوبة دون رقابة مباشرة. ومدى النجاح الذي تحققه المرأة في بيئة العمل الجديدة يحدد مدى استمراها في العمل كما يحدد فرصها في الترقي، ومن ثم فإن برامج بناء قدرات الإناث يجب أن تأخذ منحى مناسب لبيئة العمل الجديدة.

ولعله من المناسب التفرقة بين المشتغلات في القطاع الرسمي العام والمشتغلات في القطاع الرسمي الخاص. فبالنسبة للمشتغلات في القطاع الرسمي الحكومي والذي يضم نحو ٤١٪ من المشتغلات، فإن مخاطر فقد الوظيفة محدودة وهناك فرص سانحة لترقي المرأة بوتيرة أعلى في القطاع الحكومي بالنسبة للمشتغلات اللاتي يتمكن من إتقان المهارات واتباع السلوكيات المطلوبة في بيئة العمل الجديدة. أما في القطاع الرسمي الخاص والذي يضم نحو ربع إجمالي المشتغلات فإن الفرص تختلف حسب القطاعات فمخاطر فقد الوظائف ستكون مركزة في القطاعات التي تواجه مشاكل مرتبطة بإنتاج وتصدير السلع والخدمات، وهو تحدي لا يمكن التقليل منه ويحتاج إلى أن تصبح المشتغلات أكثر قدرة على المنافسة في سوق العمل سواء من حيث الاستمرار في وظائفهم الحالية أو في القدرة على الالتحاق بوظائف في القطاعات الفائزة وهو ما يتطلب تدريب تحويلي ملائم.

أما في القطاع غير الرسمي، والذي يضم نحو ثلث إجمالي المشتغلات، فالتحديات لا يمكن التقليل من أثارها السلبية على مشاركة المرأة في سوق العمل وهو ما يتطلب تدخلات لمساندة المرأة في العاملة في القطاع غير الرسمي، وعلى التوازي العمل على تحول تدريجي للعاملات في القطاع غير الرسمي إلى القطاع الرسمي أو إلى تنمية ريادة الأعمال ومساندة المرأة العاملة في القطاع غير الرسمي لإقامة مشروعات إنتاجية وخدمية صغيرة.

كما يجب أن تأخذ السياسات والبرامج في الاعتبار توزيع المشتغلات على القطاعات الاقتصادية نظراً لأن هذه التدخلات تختلف حسب القطاع (الصناعات التحويلية - الزراعة - الخدمات).

■ العمل الرعائي والعمل بدون مقابل نقدي

تعاني المرأة العاملة من عبء مزدوج يتمثل في قيامها بمهامها الوظيفية مع اضطلاعها بدورها في القيام بواجباتها المنزلية والأسرية. وبغض النظر عن دورها كامرأة عاملة فإنها لا تحظى بمساندة أفراد الأسرة من الذكور في قيامها بأعبائها المنزلية والأسرية إلا بالقدر اليسير. وهناك فرصة في ظل الواقع الجديد لتعديل توزيع الأدوار غير المنصف.

طبقا لنتائج المسح التتبعي لسوق العمل لعام ٢٠١٨، فإن التعريف الموسع لنسبة مشاركة المرأة في سوق العمل (Extended female labor participation) والذي يتضمن إضافة الإناث اللاتي يشاركن في إنتاج أو تجهيز السلع الأولية للاستهلاك المنزلي يناظر نسبة مشاركة للمرأة في سوق العمل تصل إلى ٣٧٪. وهذه النسبة تزيد عن نسبة مشاركة المرأة في سوق العمل اعتماداً على التعريف الأول (Market female labor participation) والفرق بين النسبتين (١٧٪) يشير إلى حجم العمل المنزلي غير مدفوع الأجر والذي تقدمه المرأة للأسرة. وهذه النسبة المرتفعة تبرر مزيد من الجهد نحو تنظيم العمل المنزلي غير المدفوع، وذلك من خلال إعادة توزيع الأدوار داخل الأسرة على نحو أكثر انصافاً.

■ نفاذ المرأة للموارد الاقتصادية وتنمية قدراتها

يعتبر نفاذ المرأة للموارد الاقتصادية أحد العناصر الهامة لتمكينها اقتصادياً، ويشمل ذلك الحصول على التمويل وعلى التسهيلات الائتمانية التي تسمح لها بإقامة مشروع جديد أو التوسع في مشروع قائم. وقد قطعت مصر في السنوات الأخيرة شوطاً في التوسع في الشمول المالي للإناث. وقد أطلقت فترة الجائحة العنان لنمو قطاع التمويل الإلكتروني، وتمثل هذا النمو في ظهور وانتشار منتجات تمويلية جديدة تعتمد على تقنيات المحمول، ومن المتوقع تزايد استخدام هذه المنتجات في مرحلة ما بعد الجائحة. ويشكل ذلك فرصة أكبر لخلق فرص عمل للإناث كما يشكل فرصاً أوسع لاجتذاب مزيد من الإناث للاستفادة بهذه الخدمات التي قد تجدها الإناث أكثر ملائمة. واستفادة المرأة من مثل هذا التحول ستعتمد على بناء قدرات السيدات والفتيات في هذا المجال سواء كمنتجات أو كمستخدمات لخدمات التمويل الإلكتروني.

■ منظومة القيم والموروث الثقافي

لعبت منظومة القيم السائدة دوراً كبيراً في الحد من قدرة المرأة على الالتحاق بسوق العمل نظراً لانتشار فكرة تقسيم العمل بين الجنسين، بحيث يكون العمل خارج المنزل من نصيب الرجال ورعاية الأسرة والأبناء، والقيام بأعمال المنزل من نصيب الإناث. وفي ظل الضغوط الاقتصادية خلال وبعد الجائحة يبدو من المناسب محاولة إعادة تشكيل الوعي العام حول أهمية اتباع معايير الكفاءة عند شغل الوظائف وعند الترقي لوظائف أعلى دون تحيز ضد المرأة، ويمكن أن تلقى هذه الدعوات آذان صاغية في ظل بيئة عمل جديدة تعتمد على العمل عن بعد وتسمح بالعمل المرن. وسيسهم ذلك في تغيير الصورة الذهنية التقليدية التي تعتبر أن المرأة أقل كفاءة بسبب دورها الأسري الذي يؤثر على تواجدها في العمل، وعلى قبولها للعمل لساعات أطول وبسبب حصولها على إجازات أكثر من الرجل لرعاية الأطفال.

٤- مبادرات الدولة المصرية للتقليل من الآثار السلبية للجائحة[٧]

إطار (٢)

* أكثر من نصف السيدات (٥٩٪) أشرن إلى أن ظهور فيروس كورونا أثر على حياتهن بشكل كبير، بينما ١٦٪ذكرن أنه أثر عليهن تأثير متوسط و١٨٪ ذكرن أنه أثر عليهن تأثير محدود أو لم يؤثر، و٧٪ لم يستطعن التحديد.
* ٨٠٪ من السيدات قمن بتغيير في نمط حياتهن اليومية بعد ظهور فيروس كورونا. أكثر التغييرات التي ذكرتها السيدات هي عدم الخروج من المنزل بنسبة ٥٦٪ يليها التعقيم وزيادة استخدام المطهرات بنسبة ٤١٪، ثم زيادة نظافة المنزل بنسبة ٢٢٪ وغسل الايدي باستمرار (١٧٪) ثم استخدام الكحول وتعقيم الأيدي (١٠٪).
* ٨٨٪ من السيدات قمن بالحد من تواجدهن في تجمعات.
* حوالي ثلث السيدات أفدن أن المشكلات العائلية قد زادت بعد ظهور فيروس كورونا.
* ١١٪ من السيدات المتزوجات حالياً قد تعرضن لعنف من الزوج خلال الأسبوع السابق على جمع البيانات.

المصدر: مسح أثر فيروس كورونا على المرأة المصرية، المجلس القومي للمرأة ومركز بصيرة، ومنظمة الأمم المتحدة للمرأة، ٢٠٢٠. تم جمع البيانات باستخدام الهاتف في الفترة من ٤ إلى ١٤ أبريل ٢٠٢٠ من عينة ممثلة حجمها ١٥١٨ سيدة موزعة على كل محافظات الجمهورية.

* أعلنت الحكومة في مارس ٢٠٢٠ عن تخصيص ١٠٠ مليار جنيه لتمويل خطة لمواجهة فيروس كورونا وما تتضمنه من إجراءات احترازية تم تدبيرها من الاحتياطيات العامة المخصصة للتعامل مع الظروف الاستثنائية، كما أطلقت الحكومة بالتعاون مع البنك المركزي مبادرة لدعم المصانع والشركات انقسمت إلى ثلاثة أنواع:

أ. تنازلات عن مستحقات ضريبية ورسوم ومقابل خدمات، مثل خفض سعر الغاز الطبيعي والكهرباء للصناعة أو تأجيل سداد الضريبة العقارية المستحقة على المصانع والمنشآت السياحية.

ب. مدفوعات كانت ستدفعها الحكومة عن ديونها المستقبلية حيث تم تخفيض هذه المدفوعات عن طريق قرار خفض سعر الفائدة على الديون الحكومية وتوجيهها إلى حزمة الـ ١٠٠ مليار جنية.

ت. أما المدفوعات المباشرة فجاءت في قرارين فقط حتى الآن هما توفير مليار جنيه للمصدّرين خلال شهري مارس وإبريل وإتاحة تمويل من جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر لعملائه.

٧ لمزيد من التفاصيل عن السياسات والتدخلات أنظر التقارير الدورية للمجلس القومي للمرأة لرصد السياسات والبرامج المستجيبة لاحتياجات المرأة خلال جائحة كوفيد-١٩.

* أعلن البنك المركزي المصري في مايو ٢٠٢٠ عن اتخاذ حزمة من الإجراءات والقرارات للحد من تداعيات فيروس كورونا على الاقتصاد المصري، والتي ساعدت على نحو كبير في دعم الأداء الاقتصادي وأسهمت في التخفيف من التأثير السلبي للوباء على الشركات وأيضاً على الأفراد والطبقات الاجتماعية المختلفة، والحفاظ على المكتسبات التي حققها الاقتصاد منذ انطلاق برنامج الإصلاح الاقتصادي[٨]. وفي ديسمبر ٢٠٢٠ أصدر البنك المركزي حزمة تحفيزية جديدة تضمنت ١٨ إجراء وقرار لتحفيز الاقتصاد وللحد من تأثيرات الجائحة على قطاع الأعمال.

* أعد المجلس القومي للمرأة ورقة برامج وسياسات مقترحة بشأن خطة مصر للاستجابة السريعة للاحتياجات الخاصة للمرأة أثناء انتشار فيروس كورونا المستجد، تضمنت حزمة تدابير للاستجابة في الأجل السريع والأجل المتوسطة في إطار المحاور التالية:

- التأثير على المكون الإنساني ويشمل الصحة والتعليم والحماية الاجتماعية والدعم النفسي من خلال تفعيل برامج الدعم المتواجدة بالفعل فيما يتعلق بجميع الجوانب الصحية بما في ذلك النفسية والجسدية والعقلية وكذلك خدمات الصحة الإنجابية وبرامج الحماية الاجتماعية، وخاصةً تدابير الاستجابة لاحتياجات المرأة المسنة والمرأة ذات الإعاقة والمرأة الحامل والمرأة في سن الإنجاب، وكذلك في مجال التعليم لمواجهة تداعيات قرارات غلق المدارس وما قد يسببه ذلك من تسرب من التعليم للفتيات.
- فعالية المرأة واتخاذ القرار (القيادة والمشاركة في صنع القرار أثناء إدارة الأزمات والحماية من العنف) حيث إن إدماج النساء في مجالات صنع واتخاذ القرار يمكن أن يحسن آليات مراقبة الأمن الصحي والكشف والوقاية الصحية، والتأكد من قدرة المرأة على الحصول على المعلومات ذات الصلة، كذلك وضع تدابير للاستجابة لتوفير الدعم النفسي والاجتماعي والقانوني والاستشاري للمرأة التي يمكن أن تتعرض للعنف الناتج عن تداعيات الظروف الاجتماعية المتولدة من القرارات الاحترازية لمواجهة تفشي الفيروس.
- التأثير على الفرص الاقتصادية من خلال تدخلات تعتمد على الآليات الموجودة بالفعل أو تدشين آليات جديدة لدعم العاملات اللاتي تأثرت سبل عيشهن أو شهدوا انخفاض دخلهن من العمل الحر، ومع اقتراح حلول بديلة لمواجهة التراجع الاقتصادي وتأثيره على المرأة العاملة سواء في القطاع الرسمي أو غير الرسمي.
- تعزيز البيانات والمعرفة وتدخلات الاستجابة في تجميع البيانات المصنفة حسب الجنس والعمر والإعاقة المتعلقة بانتشار فيروس كورونا المستجد، بما في ذلك تتبع الاستجابة الطارئة ودعم أبحاث السياسات والابتكار الاجتماعي ورصد وتقييم تأثير فيروس كوفيد-١٩ وإجراء استطلاعات الرأي العام من أجل فهم الاختلاف في التعرض والعلاج والمساعدة في تصميم التدابير الوقائية وفقًا لذلك.

---

٨ *https://www.sis.gov.eg/Story/202615/%D8%A7%D9%84%D8%A8%D9%86%D9%83-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B1%D9%83%D8%B2%D9%89-%D9%8A%D8%AA%D8%AE%D8%B0-14-%D8%A5%D8%AC%D8%B1%D8%A7%D8%A1-%D9%84%D9%84%D8%AD%D8%AF-%D9%85%D9%86-%D8%AA%D8%A3%D8%AB%D9%8A%D8%B1-%D9%83%D9%88%D8%B1%D9%88%D9%86%D8%A7-%D8%B9%D9%84%D9%89-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B5%D8%B1%D9%89?lang=ar*

* قامت الحكومة المصرية بتنفيذ حزمة من الإجراءات التي من شأنها مساندة المرأة المصرية وتشمل:

- إطلاق مبادرة "أهالينا"، والتي تدعم الفئات الأكثر تضرراً من خلال شراكة مجتمعية تحت شعار "إيد مع إيد تساعد" لدعم العمالة غير المنتظمة المتأثرة بالأضرار الاقتصادية التي فرضتها جائحة كوفيد-١٩ من خلال تقديم مساندة مادية مباشرة إلى الفئات المتضررة بالشراكة مع القطاع الخاص والأفراد.
- صرف منحة للعمالة غير المنتظمة مقدارها ٥٠٠ جنيه ٣ مرات بإجمالي ١٥٠٠ جنيه استفاد منها ١,٦ مليون عامل وعاملة.
- توسيع قاعدة المستفيدين من برامج تكافل وكرامة بضم ١٦٠ ألف أسرة جديدة.
- زيادة المستفيدات من القروض الميسرة وذات الفائدة البسيطة الموجهة للمشروعات متناهية الصغر.
- توسيع مظلة حماية النساء المسنات من خلال تضمين السيدات اللاتي تبلغ أعمارهن ٦٥ سنة فأكثر من فاقدي الرعاية في دور مسنين تحت مظلة الحماية الاجتماعية.

إطار (٣) نماذج من مبادرات المجتمع المدني

١) بنك الطعام المصري: أطلق حملة "دعم العمالة اليومية مسؤولية" والتي تم من خلالها توزيع ٥٠٠ ألف كرتونة طعام كدعم غذائي لتخفيف الاثار الاقتصادية لفيروس كورونا، والتي أثرت بشكل مباشر على الكثير من فئات المجتمع وبصفة خاصة العمالة اليومية.

٢) مؤسسة ساويرس للتنمية الاجتماعية: قررت تخصيص ٤٠ مليون جنيه لدعم العمالة اليومية والأُسر الأكثر احتياجًا، و٦٠ مليون جنيه لدعم الجهود الحكومية الاحترازية: للإسهام في تلبية الاحتياجات الصحية والاقتصادية.

٣) مؤسسة صناع الخير للتنمية: أطلقت مبادرة تحت عنوان "حماية" لتقديم الدعم بشكل حيوي وعملي وفعال للشرائح الأكثر احتياجاً لمواجهة أخطار انتشار فيروس كوفيد-١٩، والحد من الآثار السلبية الخطيرة لانتشار الفيروس على حياة ومعيشة الآلاف من عمال اليومية والعمالة غير المنتظمة والأرامل والمطلقات وغير القادرين.

٥- توصيات السياسات والتدخلات

أ. اعتمدت السياسات والتدخلات المقترحة في هذه الورقة على النمو المتوقع في القطاعات الاقتصادية المختلفة مع أخذ الأهمية النسبية لكل قطاع في توظيف الإناث في الاعتبار. وتقترح الورقة تبني حزم من السياسات والتدخلات تتماشى مع كل مجموعة من القطاعات الاقتصادية فقاً للتصنيف الوارد في جدول (٢)، وذلك على النحو التالي:

* القطاعات الفائزة من جراء الجائحة. توجد في هذه القطاعات فرص سانحة لزيادة معدل تشغيل الإناث، كما توجد أيضاً بحكم النمو المتوقع في هذه القطاعات فرصاً للترقي أمام الإناث.

* قطاعات لن تتأثر من جراء الجائحة. يجب أن يتم التركيز في هذه القطاعات على تحقيق التوازن العادل بين الأدوار المزدوجة للمرأة العاملة (الدور الإنتاجي والدور الرعائي) بحيث تقوم هذه القطاعات بالتغيرات المؤسسية والقانونية والإدارية التي تسمح للمرأة بفرص أوسع وأكثر استدامة للعمل المرن الذي يتيح لها تحقيق التوازن بين أدوارها المختلفة دون التأثير على انتاجيتها. وعلى التوازي يجب القيام بإطلاق برامج متنوعة لرفع قدرات المرأة للعمل في الأنماط الحديثة للعمل بما في ذلك العمل عن بعد، ولا يقتصر ذلك على التدريب المهني لاستخدام تقنيات الاتصالات والمعلومات ولكن يشمل ايضاً حزمة السلوكيات والمهارات المرتبطة بالعمل عن بعد مثل تنظيم الوقت والرقابة الذاتية للالتزام بتكليفات العمل وضبط النفس (self-regulation).

* قطاعات خاسرة من جراء الجائحة. هذه القطاعات من المتوقع أن تواجه تحديات في الاحتفاظ بالعمالة، ومن ثم فإن السياسات ذات الصلة بتمكين المرأة يجب أن تتجه إلى توفير التدريب التحويلي للإناث العاملات في هذه القطاعات لتأهيلهن للعمل في القطاعات الفائزة التي من المتوقع أن تشهد نمواً يصاحبه فرص عمل يمكنها أن تعوض ولو جزئياً فرص العمل التي تقلصت في القطاعات الخاسرة. وعلى التوازي ينبغي الدعوة لتجنب التمييز ضد المرأة عند تقليص العمالة سواء فيما يتعلق بتسريح العمالة أو تحويلها إلى العمل لجزء من الوقت.

القطاعات	توجه السياسات والتدخلات
قطاعات فائزة	✪ اقتناص الفرص السانحة لزيادة تشغيل الإناث ✪ تأهيل الإناث للاستفادة من فرص الترقي
قطاعات لن تتأثر	✪ الحفاظ على مستوى تشغيل الإناث الحالي ✪ التوسع في المشروعات الصغيرة والمتوسطة العاملة في هذه القطاعات
قطاعات خاسرة	✪ تدريب تحويلي لزيادة تشغيل الاناث في القطاعات الفائزة ✪ عدم التمييز ضد المرأة في حالة تخفيض العمالة

ب. إطلاق برنامج قومي لبناء قدرات المرأة ورفع تنافسيتها في سوق العمل مع مراعاة أن تكون هذه البرامج متناسبة مع كل شريحة من الشرائح الاجتماعية التالية:

* العاملات في الجهاز الإداري للدولة والهيئات العامة: برامج تدريبية بهدف الترقي في السلم الوظيفي.

* العاملات في القطاع الخاص الرسمي: برامج تدريبية لرفع قدرات العمل عن بعد والعمل المرن.

* العاملات في القطاع الخاص غير الرسمي: برامج تدريبية في مجال ريادة الأعمال وتكنولوجيا المعلومات والشمول المالي.

* الباحثات عن عمل من حملة المؤهلات العليا: برامج تدريبية في مجال ريادة الأعمال وتكنولوجيا المعلومات والشمول المالي وبرامج تدريب تحويلي للعمل في القطاعات الفائزة التي تتيح فرص عمل.

* الباحثات عن عمل من حملة المؤهلات المتوسطة: برامج تدريبية في مجال تكنولوجيا المعلومات وفي مجال البيع عن طريق الانترنت وتطبيقات المحمول.

ت. العمل على إعادة تشكيل منظومة القيم المناهضة لتمكين المرأة:

فرضت الجائحة واقع جديد يمكن استثماره لإعادة تشكيل الوعي العام نحو دور المرأة في المجال العام وداخل الأسرة. ويقترح في هذا الصدد إطلاق حملات إعلامية تقدم طرحاً جديداً يوظف الدروس المستفادة من الجائحة ليسهم في إعادة تشكيل الوعي العام لاسيما فيما يتعلق بما يلي:

* أهمية التوظيف والترقي على أساس الكفاءة وبدون تحيز ضد المرأة لاسيما في ظل بيئة عمل تعتمد على العمل عن بعد وتتبنى العمل المرن وتقليل مقاومة توظيف الإناث بدعوى أن دورهن الأسري يأتي على حساب دورهن الإنتاجي.

* إعادة توزيع الأدوار داخل الأسرة بشكل أكثر عدالة، والخروج من النمط التقليدي في تقسيم العمل. ويمكن استثمار الواقع الذي أفرزته الجائحة والذي أوضح بدرجة أكبر أهمية الدور الذي تقوم به المرأة لاسيما المرأة العاملة في العمل المنزلي وفي العمل الرعائي غير مدفوع الأجر والذي يشمل رعاية الأطفال والمسنين وذوي الإعاقات من أفراد الأسرة.

* نبذ العنف المنزلي ضد النساء والفتيات وتقديم الدعم النفسي للتأقلم مع التغيرات السلوكية المطلوبة للمنافسة في سوق العمل في ظل واقع جديد.

ث. المعلومات وبحوث السياسات

هناك حاجة ماسة إلى الاستمرار في إجراء المسوح واستطلاعات الرأي العام التي تسمح بإنتاج مؤشرات مستجيبة للنوع الاجتماعي (Sex disaggregated data) تكون بمثابة مدخلات محدثة لعملية صناعة السياسات وتقييم التدخلات، ويشمل ذلك رصد كمي لتأثيرات الموجات المتتالية من الجائحة على الجوانب المختلفة للتمكين الاقتصادي للمرأة وللعنف المنزلي ولاستخدام الوقت ولتأثير الجائحة على منظومة القيم السائدة ذات الصلة بتمكين المرأة.

٥- المراجع

الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء (٢٠١٩). نتائج مسح القوى العاملة ٢٠١٨.

الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء (٢٠٢٠). نتائج مسح القوى العاملة ٢٠١٩.

المجلس القومي للمرأة (٢٠١٧). الاستراتيجية الوطنية لتمكين المرأة المصرية ٢٠٣٠.

23-strategy-2030.pdf-04-2017/02/http://ncw.gov.eg/wp-content/uploads/2018

المجلس القومي للمرأة (٢٠٢٠). تقرير رصد السياسات والبرامج المستجيبة لاحتياجات المرأة خلال جائحة فيروس الكورونا. التقرير الرابع.

محمود محيي الدين (٢٠٢٠). اقتصاد ما بعد الجائحة. سلسلة آفاق مستقبلية. العدد الأول. مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار.

IFPRI and Ministry of Planning and Economic Development (2020). Impact of COVID-19 on the Egyptian economy: Economic sectors, jobs, and households. https://www.ifpri.org/publication/impact-covid-19-egyptian-economy-economic-sectors-jobs-and-households

UN Women (2020). Addressing the economic fallout of covid-19: pathways and policy options for a gender-responsive recovery. Policy brief no. 15. https://www.unwomen.org/en/digital-library/publications/202006//policy-brief-addressing-the-economic-fallout-of-covid-19

UN Women (2020). Gender equality in the wake of COVID-19: From insights to action. https://www.unwomen.org/en/digital-library/publications/202009//gender-equality-in-the-wake-of-covid-19

World Bank (2020). Gender dimensions of the COVID-19 pandemic. Policy note. https://openknowledge.worldbank.org/bitstream/handle/1098633622//Gender-Dimensions-of-the-COVID-19-Pandemic.pdf?sequence=1&isAllowed=y